بحث آلية توحيد وزارتي البيشمركه

بارزاني يصل كركوك ويلتقي المسؤولين فيها

كركوك / وكالات

وصل صباح امس الجمعة إلى مدينة كركوك رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني للقاء المسؤولين فيها، أكد ذلك مصدر في الحزب الديمقراطي الكردستاني

وأضاف أن مسعود بارزاني "وصل أمس إلى مدينة كركوك للقاء عدد من المسؤولين في المدينة". من دون ذكر المزيد من التفاصيل.

من جانب آخربحث رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني، في اجتماع عقده بمدينة أربيل ، مع القيادة العامة لقوات حرس حدود الإقليم، آليات توحيد وزارتي "البيشمركة" و"شؤون البيشمركة" في وزارة واحدة.

وقال بيان عن المكتب الإعلامي لرئاسة إقليم كردستان، إن "رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني ترأس ، اجتماعاً للقيادة العامة لقوات حرس حدود الإقليم، لبحث موضوع توحيد وزارتي البيشمركة ووزارة شؤون البيشمركه في وزارة واحدة".

وكان رئيس ديوان اقليم كردستان فؤاد حسين، قال في تصريح صحفي إن الرئاسات الثلاث وقادة الحزبين الكرديين الرئيسيين، اتخذوا قرارا يقضي بتوحيد ثلاث من وزارات الاقليم هي كل من المالية والداخلية وحرس الإقليم (البيشمركة).

وأضاف البيان، ان بارزاني بحث خلال الاجتماع أيضا "التنسيق مع القوات العراقية في الاستقرار والأمن والحفاظ على مكتسبات الشعب العراقي"، فضلا عن "تشكيل قوات حرس الاقليم بصورة حديثة ومتطورة".

الا ان وزارات المالية والداخلية والبيشمركة، بقيت حتى الان متفرعة الى اثنين، حيث كان هنالك وزارة للمالية، ووزارة الاقليم للشؤون المالية، ومثلها الداخلية والبيشمركة.

و(البيشمركة) تسمية تطلق على القوات التابعة للحزبين الكرديين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي في إقليم كردستان. وتم دمج تلك القوات عقب دخول القوات الأجنبية إلى العراق وإسقاط نظام الحكم السابق عام ٢٠٠٣ وأطلقت عليها تسمية "قوات حراسة الإقليم".

في غضون ذلك كذب اللواء جبار ياور المتحدث باسم قيادة قوات البيشمركة في إقليم كردستان الأنباء التي ترددت عن إنتشار لوائين من قوات البيشمركة في أطراف كركوك وخاصة المناطق المحاذية للإقليم وتطويقها للمدينة ومحاصرتها.

وقال ياور الموجود حاليا في النرويج في حديث صحفي إن هذه "إشاعات مغرضة تبثها بعض الجهات التي تريد تعكير الأجواء في المدينة، ولكي لا تتوصل الكتل السياسية إلى إتفاق بشأن قانون الانتخابات خاصة انتخابات كركوك، وتريد التفرقة بين قومياتها من العرب والكرد والتركمان وغيرهم."

وأوضح ياور أن اللوائين الموجودين حاليا في أطراف كركوك هما تابعان لوزارة الدفاع العراقية وليس لهما أية علاقة بقوات بيشمركة الإقليم، مؤكدا أنهما "ضمن الفرقة الرابعة للجيش العراقي التابعة لوزارة الدفاع ومقرها في تكريت وهم جنود عراقيون فيهم الكردي والعربي والتركماني وقوميات أخرى، وأنه منذ تأسيس الجيش الجديد وقدوم الفرقة الرابعة لمدينتي تكريت وكركوك فإن هذين اللواءين ينتشران في مناطق كركوك وليس داخلها، أي في منطقة كيوان وبين كركوك وقضاء بيجي." واتهم اللواء ياور بقايا حزب البعث المنحل وتنظيم القاعدة وجهات أخرى لم يسمها بالوقوف وراء ترويج ما وصفها بالأكاذيب.

وكانت وسائل الاعلام قد تناقلت خبرا حول تطويق كركوك من جانب قوات البيشمركة ومحاصرتها للمناطق العربية والتركمانية في المدينة وعزل المدينة عن المناطق المجاورة على خلفية التهديدات الكردية بضم كركوك إلى إقليم كردستان.

وفي سياق ذي صلة إتهم نائب رئيس برلمان كردستان، بعض "الأشخاص والجماعات" بتشويه الحقائق ونشر أنباء غير صحيحة ضد الأكراد وحكومة اقليم كردستان فيما يتعلق بمحافظة كركوك، واصفا هذه الإدعاءات بأنها "عدائية" وبعيدة عن الواقع.

وقال كمال كركوكي في بيان ، إن "بعض الأشخاص والجماعات حاولوا، منذ فترة طويلة ووفق برنامج عمل مخطط له، تشويه الحقائق ونشر أنباء لا أساس لها ضد الكرد وإدارة كردستان بهدف تجاهل الظلم الذي مورس بحقهم في عهد النظام الدكتاتوري".

وأضاف كركوكي في البيان، أن "هؤلاء يريدون الطعن في التجربة الديمقراطية الحالية في إقليم كردستان والإساءة لهذه التجربة التي بدأت لتكون نموذجا ومثالا للعراق عموماً في التقدم والسلام والعيش المشترك"، من خلال الإدعاء أن "الكرد قاموا بمعاداة العرب والتركمان وقاموا بتهميشهم وخاصة فيما يتعلق بالدوائر الرسمية والخدمية في محافظة كركوك".

حصانة الجنود الأمريكيين (حقل الغام)

برهم صالح: لايوجد جدول زمني لاتمام المفاوضات بشأن الاتفاقية طويلة الامد مع واشنطن

بغداد/ المدى

اكد نائب رئيس الوزراء العراقي د . برهم صالح استمرار المفاوضات العراقية الأمريكية للتوصل إلى صيغة اتفاق يخدم مصالح البلدين ويحافظ على سيادة العراق موضحا ان النقاش يجري حاليا بشأن الحصانات الممنوحة للعسكريين الامريكيين والعاملين معهم .

وقال صالح في مقابلة بثها تلفزيون العراقية شبه الرسمي " اننا نريد أن نحمي سيادتنا ونحن بحاجة الى فترة زمنية من أجل استكمال بناء القوات الأمنية العراقية لان قواتنا بقدراتها الحالية غير قادرة على الدفاع عن المواطن العراقي داخليا أو خارجيا لوحدها " .

واضاف " هي بحاجة الى عون الولايات المتحدة الأمريكية العسكري لفترة من الزمن " مضيفا بان الحكومة العراقية تريد بقاء القوات الأمريكية ، لكنه اكد ضرورة ان يكون ذلك " في اطار اتفاق له سياقات عمل " .

واردف " ان المفاوضات بين البلدين لم تستكمل وان العراق يريد في هذه الاتفاقية تحديدا واضحا لهامش حركة هذه القوات وألا تتحرك من تلقاء نفسها وانما بناء على موافقة مسبقة من الجانب العراقي " .

كما اشار الى وجوب ان تكون الاعتقالات ضمن سياقات قضائية عراقية ويكون للقضاء العراقي صاحب الولاية فيها.

واضاف "منذ اليوم الاول للمفاوضات رفضنا ان تكون ثمة حصانات للشركات الامنية " لافتا الى ان " النقاش يجري حاليا بشأن الحصانات الممنوحة للعسكريين الامريكيين والعاملين معهم ".

وزاد " طلبنا ان تكون وفق سياقات تضمن مصالح العراق وحقوق مواطنيه".

ومضى الى القول "اطمئن المواطن العراقي انه لن تكون هناك اية ترتيبات تمس السيادة العراقية ولن يتم التوصل إلى أية تفاهمات من دون عرضها على البرلمان والمجلس السياسي للامن الوطني لان الموضوع خطير".

واكد صالح ان "المفاوضات ما زالت تجري بشكل جيد من أجل ضمان السيادة العراقية " ماضيا الى القول " لن نقبل املاءات من اية جهة خارجية لان الولايات المتحدة الامريكية ساعدتنا على التخلص من نظام صدام حسين الاستبدادي وان علاقات العراق مع الولايات المتحدة مهمة ومع الاتحاد الاوروبي مهمة ومع اليابان مهمة وكل في سياقه واطاره".

وقال "اذا توصلنا الى تفاهم نهائي مع امريكا حسب هذه الاسس نكون مرفوعي الرأس نذهب الى برلماننا ونشاركهم الرأي " مؤكدا ان فريق المفاوضين العراقي " لن يقبل اي تفاهم مكتوب من دون عرضه على البرلمان " .

وأضاف قائلا "إننا بحاجة الى الضمان الامني ودعم الولايات المتحدة الامريكية في هذه الفترة الزمنية وتحقيق حالة الشراكة في مجالات التعاون الاقتصادي والسياسي والتقني والثقافي".

وأوضح صالح ان الاتفاقية العراقية الامريكية "لن تكون بأي شكل من الاشكال مدخلا لاستخدام العراق قاعدة لضرب مصالح جيراننا".

وقال "حتى الان لم ننته من المفاوضات لكن وصلنا الى مراحل متقدمة وهناك أشياء مهمة تم التوصل اليها في المجالات الاقتصادية ومساعدة العراق بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية والتبادل الثقافي والتقني ومفاهيم اخرى تسعى دول العالم الحصول عليها جاهدة".

وأضاف "ان تحرك القوات العسكرية لن يكون الا بموافقة مسبقة من الجانب العراقي من خلال لجان التنسيق المشتركة وان مبنى الاتفاقية هو حماية العراق ودعم النظام السياسي والديموقراطي وحمايته من التحديات الداخلية والخارجية".

وقال صالح "لايوجد جدول زمني لانهاء المفاوضات وان السياسة العراقية ترفض تحديد الزمن حيث كان المفترض الانتهاء من المفاوضات نهاية الشهر الماضي وبرغم اننا قطعنا أشواطا مهمة لكن التفاهمات بين الجانبين لن تستكمل الا بضمان المصالح الاساسية للعراق".

الى ذلك، اكد وكيل وزارة الخارجية محمد الحاج حمود والنائب في البرلمان حيدر العبادي، أن العراق والولايات المتحدة الأمريكية تقتربان من التوصل لاتفاق يقضي بانسحاب قوات أمريكية بحلول شهر كانون الأول عام ٢٠١٠، على أن تنسحب باقي القوات مع نهاية عام ٢٠١١, واضاف المصدران في تصريحين منفصلين إن حكومتي الدولتين ستتوصلان على الأرجح لاتفاق نهائي حول هذا الأمر في غضون أيام.

وتتضمن الاتفاقية، مطالبات عراقية للجانب الامريكي بتسليم مناطق معينة داخل المنطقة الخضراء ليد السلطات العراقية نهاية العام الجاري في مقدمتها القصر الجمهوري، وقد تتضمن أيضا ، مطالبتهم بترحيل القوات الامريكية خارج المدن العراقية نهاية حزيران من العام القادم ، حسب المسؤولين البارزين اللذين وصفتهما وكالة الاسوشيتد برس بأنهما مقربان جدا من رئيس الوزراء نوري المالكي ومن أجواء المفاوضات.

من ناحية أخرى ، نسبت وكالة اسيوشتدبرس الى مسؤول امريكي لم تذكر اسمه القول " أن تقدما طرأ فيما يتعلق بتحديد أطر زمنية لمغادرة القوات المسلحة ، غير أنه لم يشر إلى أية مواعيد محددة ، بسبب العقدة التي ما زالت مستعصية بشأن منح الحصانة القضائية للقوات الامريكية " .

كما كشفت الوكالة ان رئيس الوزراء نوري المالكي ووزيرة الخارجية كوندوليسا رايس أجريا مساء الأربعاء حديثا هاتفيا مطولا ، وخاضا نقاشات وصفها بالصعبة جدا فيما يتعلق بالاتفاقية .

وتضيف " طالبت رايس خلال الحديث، القادة العراقيين بإبداء المزيد من المرونة وبالتحديد ما يخص موضوع إعطاء الحصانة القانونية للقوات الامريكية في العراق " .

ولم يشر المسؤول إلى مدة المكالمة لكنه أكد أنها لم تكن قصيرة وشابتها فترات من التوتر الشديد.

ونسبت الاسوشيتد برس لمسؤول عراقي آخر لم تشر إلى اسمه قوله " إن موضوع الحصانة يمكنه أن يطيح بالاتفاقية كلها " واصفا إياه بـ" حقل ألغام " خاصة وأن الطرفين متشبثان بموقفهما.

وأضاف المسؤول أن كبير المفاوضين الامريكيين السفير ديفيد ساترفيلد وهو منسق شؤون العراق في الخارجية الامريكية ، أخبره أن موضوع الحصانة للجنود الامريكيين هو بمثابة "خط أحمر" للولايات المتحدة، فأجابه المسؤول العراقي أنه خط أحمر لبغداد أيضا.

وشدد المسؤول ، وفقا لاسوشيتد برس ، على أن الجانب العراقي مستعد لإعطاء حصانة للجنود الأمريكيين عندما يرتكبون أمرا داخل قواعدهم العسكرية وأثناء تنفيذ مهماتهم القتالية ، ولكن ليس مستعدا لإعطائهم حصانة كاملة وشاملة وعامة من القضاء العراقي .

وكان مكتب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العراقي الشيخ همام حمودي اعلن في بيان تلقت المدى نسخة منه " ان الشيخ د. همام حمودي بحث مع ديفيد ساترفيلد الاتفاقية العراقية – الامريكية مؤكدا ضرورة ان يكون للقضاء العراقي دور في تحديد ملامح الاتفاقية وبالشكل الذي تنال به رضا الشعب العراقي بجميع مكوناته ".

ويرغب العراقيون أيضا أن تقوم القوات الامريكية بتسليمهم أي عراقي يقومون باحتجازه ، فيما يصر الامريكيون على ان يكون هؤلاء المحتجزون "جاهزين" للتسليم وهذا ما يفسره العراقيون برغبة الامريكيين باستجواب هؤلاء المحتجزين قبل تسليمهم.

وكانت رئاسة الجمهورية العراقية اعلنت مؤخرا انها بصدد عرض ثلاث مسودات مهمة بخصوص الاتفاقية الستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية على البرلمان العراقي .

جاء ذلك بعد اجتماع للمجلس التنفيذي العراقي الذي يضم الرئيس العراقي جلال طالباني ونائبيه عادل عبد المهدي وطارق الهاشمي ورئيس الوزراء نوري المالكي ، في مقر اقامة الرئيس طالباني ببغداد مؤخرا .

وكانت مصادر مطلعة اشارت الى ان المسودات الثلاثة تتضمن الاولى منها التعاون الثقافي والاقتصادي والسياسي بين البلدين في حين تتعلق الثانية والثالثة بتنسيق العمل العسكري بين الطرفين في المرحلة القادمة ومصير الوجود العسكري الامريكي في العراق ومقترحات جدولة انسحاب القوات.

وتحظى اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة باهتمام الاوساط السياسية الرسمية سواء كانت في مواقع القرار او خارج الحكومة والبرلمان وكذلك الشعبية وهي تستثير ايضا حكومات بلدان الجوار الاقليمي والعربي بشكل خاص ، لما تشكله الاتفاقية من وجهة نظرها ومايمكن ان يرتبط بها ما تعده تهديدا ومخاطر على انظمتها وحكوماتها .

بدلاً من زرع ألف نخلة ونخلة

الجدران الكونكريتية، سمة العصر في بغداد

بغداد / اصوات العراق

ذهل الشاب أيسر محمد، العائد توا من غربته التي تجاوزت الأربعة أعوام، بمشهد الجدران الكونكريتية التي توزعت على شوارع العاصمة بغداد، وبرغم ان اللوحات الملونة غطت بعضها، الا ان ايسر ردد قائلا وهو يصف المشهد بأن "الكونكريت، اصبح سمة العصر في بغداد".

وقال محمد الذي سافر إلى المانيا منذ أربعة أعوام هربا من أعمال العنف التي حصدت روحي شقيقيه "إندهشت لما رأيت بغداد الحبيبة فقدت كل جماليتها بسبب الجدران الكونكريتية التي تملأ أغلب أحيائها، لقد صدمني ما آل إليه الوضع فيها وتبددت كل أشواقي برؤيتي هذه الجدران".

وأضاف) "كنا نسمع من أهلنا في العراق عن التغييرات الحاصلة، لكنني لم أتوقع أن أرى ما رأيت من خراب وجدران فصلت بين أحياء العاصمة للقضاء على الأعمال الطائفية.

وتعد الجدران الكونكريتية قضية مثيرة للجدل في بغداد، فقد تكاثرت الحواجز الإسمنتية في أنحاء العاصمة العراقية بهدف القضاء على أعمال العنف التي شهدتها العاصمة خلال الأعوام الأربعة الأخيرة.

من جهته، قال صابر محمد سعيد وهو مهندس كان في الإمارات يعمل في إحدى الشركات وعاد إلى العراق لدى سماعه بتحسن الأوضاع الأمنية إن "الجدران الكونكريتية أغلقت أغلب الطرق المؤدية إلى منزلي الواقع في منطقة بغداد الجديدة لذا يضطر سائق سيارة الأجرة إلى سلوك طرق مطولة وصولا إلى الحي الذي اسكن فيه".

وأضاف محمد سعيد أن "سائقي الأجرة يطلبون مبالغ مالية خيالية مقابل نقلي من مكان إلى آخر وأنا اعذرهم بسبب الازدحامات الشديدة التي خلقتها الجدران الكونكريتية ونقاط التفتيش الكثيرة المنتشرة في بغداد برغم أنها ساعدت في تحسن الوضع الأمني بشكل كبير".

وتابع "بدلا من أن يزرعوا ألف نخلة ونخلة، وضعوا ألف جدار وجدار حتى تشابهت الأحياء لدرجة أصبح من الصعب التمييز بين بعضها".

وتحيط الجدران الرمادية اللون التي صنع بعضها من مئات من الكتل الإسمنتية التي تزن الواحدة منها ستة أطنان، ويبلغ ارتفاعها ١٢ قدما وعرضها خمسة أقدام بالمجمعات السكنية وتنتشر في أحياء بغداد وتحيط بعضها بأحياء بأكملها حتى إنها تحجب رؤيتها من الخارج وتسمح بمشاهدة جزء صغير من المنازل والمباني السكنية.

وفي السياق ذاته، دعا قتيبة عزيز، وهو يسكن منطقة الشعب الحكومة إلى "التخفيف من آثار هذه الجدران التي هي أشبه بحائط سجن كبير عبر تلوينها بألوان وروسومات تغطي لونها الرمادي الذي يشيع الضيق في النفوس".

واقترح عزيز أن "تقوم الحكومة بتنظيم مسابقة لأجمل رسم لتشجيع الفنانين على الرسم على هذه الجدران التي لا لون لها ولا نهاية".

إلى ذلك عبرت أم حسين، وتسكن في منطقة حي أور عن استيائها من هذه الجدران قائلة إن "الحكومة صرفت مبالغ مالية كبيرة لإقامة الجدران الكونكريتية، ألم يكن الأفضل أن توظف هذه المبالغ في إقامة مشاريع تساعد في القضاء على البطالة؟".

وأضافت أن "أخي عاطل عن العمل الآن وهو يبحث عن وظيفة مناسبة يشغلها، لكن الفرص قليلة كونه حاصلاً على شهادة الدراسة الإعدادية".

ومضت قائلة "لو قامت الحكومة بتوفير هذه المبالغ لإقامة المشاريع لتم تعيين آلاف الشبان مثل أخي ولقضت على البطالة، ولربما قضت على العنف الذي أحد أسبابه انتشار البطالة".

وأشارت إلى أن بعض العاطلين عن العمل في منطقتها "ينتمون إلى مجاميع مسلحة مهمتها زرع العبوات واغتيال الأشخاص مقابل مبالغ مالية معينة، كونهم لم يجدوا عملا يعيلوا به أسرهم".

وحثت أم حسين الحكومة على "إقامة مهرجانات للرسم على الجدران الكونكريتية بين فترة وأخرى مقابل مبالغ مالية لمساعدة الفنانين العاطلين عن العمل ومئات المتخرجين من كلية الفنون الجميلة في بغداد من اجل خلق جو من البهجة في نفوس الناس إضافة إلى تقبل عين المشاهد وتعوده على الفن".